برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، ٢٠ - ١٩٩٩/١/٢٢

المشروعات المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها

البند ٧ من جدول الأعمال

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.1/99/7-A/3
22 December 1998
ORIGINAL: ENGLISH

عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش الصومال

٦٠٧٣

المعونة الغذائية لعملية الإغاثة والإنعاش في الصومال

عدد المستفيدين:	١ ٣٢٠ ٠٠٠ (المباشرين: ٧٠٠ ٠٠٠ - غير المباشرين: ٦٢٠ ٠٠٠) في السنة
مدة العملية:	ثلاث سنوات (من ١٩٩٩/٧/١ حتى ٢٠٠٢/٦/٣٠)

التكاليف (بدولار الولايات المتحدة الأمريكية

تكاليف الأغذية التي يتحملها **البرنامج**:	١٢ ٢٣٧ دولارا
التكاليف التي يتحملها **البرنامج**:	٤٤٨ ٥٥ دولارا
التكاليف التي تتحملها الجهات الأخرى:	غير محددة
مجموع التكاليف	٠٤١ ٤٤٨ ٥٥ دولارا

الموجز

تتدرج الصومال في عداد أشد البلدان فقراً في العالم. وقد أسفرت سنوات الحرب والصراع عن تدمير مادي للخدمات الاجتماعية الأساسية، والمرافق الاقتصادية-الاجتماعية، والقطاعات الإنتاجية، وخلقت العديد من حالات الطوارئ الإنسانية. وتتعرض أعداد ضخمة من الصوماليين بصورة مزمنة أو مؤقتة لمخاطر النقص الغذائي واسع النطاق. وتواجه المجموعات السكانية ذات الموارد المحدودة من الغذاء والدخل مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي باستمرار.

وأدى انبثاق مناطق تنعم بالسلام النسبي في الصومال وتصميم المجتمعات المحلية الجلي على استرداد حياتها الطبيعية وتولي مسؤولية جهود إنعاشها وإعمارها إلى تشجيع **البرنامج** على البدء بعملية إغاثة ممتدة وإنعاش. ومن المأمول أن تسهم هذه الخطوة في الإطار الواسع لبرامج الإعمار المتكاملة في الصومال، مع الحفاظ على المرونة اللازمة لاقتناص الفرص الإنمائية والاستجابة إلى حالات الطوارئ في وقت واحد. وستعود هذه العملية بالنفع على نحو ٧٠٠ ٠٠٠ مستفيد بصورة مباشرة و ٦٢٠ ٠٠٠ مستفيد بصورة غير مباشرة في السنة، وذلك من خلال أنشطة الإنعاش والإعمار، ومساندة المؤسسات الاجتماعية، ومساعدات الإغاثة في حالات الطوارئ. وتتركز نسبة ٧٠ في المائة من المستفيدين في جنوب الصومال ونسبة ٣٠ في المائة في المناطق الشمالية الغربية والشمالية الشرقية من البلاد.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

Programme ... de Alimentos

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة المشتملة على توصيات مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها ويجيزها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

مدير عمليات إقليم أفريقيا:	محمد الزجاري	066513-2201
منسق عمليات الصومال:	O. Bula-Escobar	066513-2735

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (066513-2641).

A

استراتيجية الإنعاش

تحليل الوضع

١- تتدرج الصومال في عداد أشد البلدان فقرا في العالم. وقد أسفرت سنوات الحرب والصراع عن تدمير مادي للخدمات الاجتماعية الأساسية، والمرافق الاقتصادية-الاجتماعية، والقطاعات الإنتاجية، وخلقت العديد من حالات الطوارئ الإنسانية، وهو ما دفع بالصوماليين إلى الهجرة بأعداد كبيرة بحثا عن ظروف معيشية أفضل. وفي وقت كتابة هذه الوثيقة كان هناك ٤٨٢ ٢٠٠ لاجئا صوماليا في البلدان المجاورة وحدها وهي جيبوتي، وإثيوبيا، وكينيا، واليمن.[١] وتعاني الصومال، ولا يشبه الصومال إلا عدد قليل من البلدان، في انخفاض مستويات الرعاية الصحية العامة، والتعليم الأولي، والدعم المؤسسي.

٢- وتشير التقديرات إلى أن عدد الصوماليين المهددين بنقص غذائي واسع النطاق سيبلغ في أوائل عام ١٩٩٩، نحو ٠٠٠ ٦٣٠ شخصا، وذلك في أعقاب الانخفاض الشديد في حجم محصول حبوب الموسم الرئيسي (يوليو/تموز-أغسطس/آب) عام ١٩٩٨. وأسهم الدمار الواسع الناجم عن الفيضانات التي شهدتها البلاد بين أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧، ومارس/آذار ١٩٩٨، والقدرة المحدودة للأراضي المزروعة، والافتقار إلى عمليات صيانة نظم الري والضخ جميعها في إثارة قلق شديد بشأن هشاشة أوضاع أسر زراعة الكفاف، والرعلة الزراعيين، والرعاة، وسكان المناطق الحضرية.

٣- وكانعكاس لما وصلت إليه الأمور فلم تدرج الصومال ضمن تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج **الأمم المتحدة الإنمائي** بسبب الافتقار إلى البيانات الإحصائية الدقيقة. وإبرازا للمشكلات التي تعاني منها البلاد فقد طلب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إجراء دراسة[٢] أسفرت عن تقدير الرقم الدليلي للتنمية البشرية بين ٠,١٤٨ و٠,١٥٩ وهو ما يضع الصومال في صفوف البلدان الأخيرة في العالم. ووفقا للتقرير، فإن متوسط العمر المتوقع يتراوح بين ٤١ و٤٣ سنة؛ بينما يبلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ٢١١ في كل ١٠٠٠؛ أما معدل معرفة القراءة والكتابة في صفوف البالغين فيتراوح بين ١٤ و١٧ في المائة؛ وتصل نسبة الانخراط في المدارس الابتدائية إلى ما بين ١٣ و١٦ في المائة؛ وتتفاوت القدرة على الحصول على مياه الشرب النظيفة بشكل كبير بين ٢ و٣١ في المائة[٣] . وتبلغ حصة الفرد من إجمالي الناتج القومي الحقيقي ١٧٦ دولارا، علما بأن مستوى الدخل القومي يعادل نسبة ٦٠ في المائة من المستويات التي كانت سائدة قبل الحرب.

---

[١] مصلحة الإحصاء في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨.

[٢] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية في الصومال، أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨.

[٣] في الشمال الغربي تتمتع نسبة ٣١ في المائة من مجموع السكان ونسبة ٥ في المائة فقط من البدو بالقدرة على الوصول إلى مياه الشرب النظيفة؛ أما في الشمال الشرقي فإن نسبة ١٩ في المائة من مجموع السكان تحصل على المياه النظيفة، (٢ في المائة فقط من البدو)، وفي الأقاليم الجنوبية والوسطى فإن نسبة السكان القادرين على الحصول إمدادات نظيفة ومستمرة من المياه تقل عن ٢٩ في المائة (٣٥ في المائة في المناطق الحضرية)، أما في المناطق الريفية فإن هذه النسبة تتراوح بين ١٤,٤ في المائة فحسب. المسح الأسري لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ١٩٩٧.

الوضع السياسي

٤- هناك ثلاثة عهود متميزة شهدتها الصومال بعد الاستقلال. فخلال الفترة ١٩٦٠-١٩٦٩ انبثقت الديمقراطية متعددة الأحزاب والحكم المدني إلا أن ذلك لم يكبح ظواهر العشائرية والفساد. وتتسم الفترة في مطلع السبعينات بمبادراتها الإنمائية الاجتماعية والاشتراكية، وبحملات التعبئة الوطنية التي تمكنت من تحقيق تحسينات في قطاعي الزراعة والتجارة، وبترسيخ حقوق المرأة، وبحملات محو الأمية واسعة النطاق التي خلقت جيلا من الفنيين ذوي التدريب الجيد في القطاعين العام والخاص. ومن جهة أخرى فإن الفترة المذكورة شهدت أيضا استثمارات هدرية وغير كفوءة للغاية، وارتفاع حجم الديون الدولية، ومصادرة الأراضي دون تعويض، وسوء الاستخدام الواسع للمساعدات الدولية. وفي أعقاب غزو إقليم أوغادين في إثيوبيا عام ١٩٧٧، دفعت البلاد إلى عزلة دبلوماسية وإلى دوامة من التمرد، والعسكرة، والقمع، والمعونة الاقتصادية المنخفضة. ولم يسفر انهيار الحكومة في يناير/كانون الثاني عام ١٩٩١ عن التشكيل المنتظر للائتلافات، بل أدى إلى خلق مطالب متنازعة على السلطة، وحروب فئوية، وتفشي ظاهرة قطاع الطرق، والنهب، والمزيد من الدمار للمرافق الأساسية الاقتصادية والزراعية. وغدت العشائر والمجموعات السكانية الضعيفة، مثل مزارعي البانتو، وسكان السواحل، والديغل-الراهانوين في إقليمي باي وباكول الضحايا الرئيسيين للمجاعة الناجمة عن الجفاف في ١٩٩١/١٩٩٢.

٥- ولم تفلح التدخلات الدولية في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٥ في استعادة الهياكل الحكومية والقانون والنظام. ونتيجة ذلك فقد ضعفت قدرة الوكالات الإنسانية على القيام بأنشطة الإغاثة وتقديم المساعدات الإنمائية بشدة. كما أن انسحاب معظم وكالات المعونة والممثلات الدولية في عام ١٩٩٥ أضعف أكثر فأكثر من طاقات التسليم لدى وكالات الأمم المتحدة وشركائها.

٦- وما يزال الوضع السياسي الراهن متقلبا، مما يشكل ضغطا شديدا على طاقات أشد الشرائح الاجتماعية صمودا وعلى ما تتبعه من آليات للتصدي. وتعتبر جهود خلق سلطات سياسية وإدارية ذات طابع إقليمي، كما هو الحال في "جمهورية أرض الصومال" في الشمال الغربي و "وبونت لاند" في الشمال الشرقي، تيارات سياسية جديدة وفريدة من المنظور السياسي التاريخي الصومالي. وتدور مفاوضات مماثلة حاليا بين الفئات في مقديشو لإنشاء سلطة إقليمية لبينادير. ويدور النقاش حاليا بشأن المقترحات المتعلقة بإنشاء "هيران لاند" و"جوبا لاند" في الجنوب. وقد تكون هذه الجهود التي تبذلها المجتمعات المحلية للسيطرة على شؤونها الذاتية وترسيخ أقدامها في العملية السياسة اللبنات الأولى في هيكل جديد للدولة.

٧- وفي عام ١٩٩٥ أقام **البرنامج** 'مكتب في منفى' في نيروبي لمتابعة البرامج وتنسيق أنشطة الإغاثة والإعمار، ولاسيما في المناطق الجنوبية. وهناك مكاتب فرعية صغيرة في الشمال الشرقي والشمال الغربي لدعم عمليات **البرنامج** هناك. ورغم أن هذه الترتيبات غير مرضية، إلا أن من المعتقد أن هذه الحاجة التشغيلية ستظل حقيقة ضرورية. وحتى إذا غدت العودة الجزئية إلى الصومال ممكنة في السنوات القليلة القادمة، فإن مثل هذه الخطوة ستكون تدريجية ومترافقة مع استعادة الأمن، والخدمات الرئيسية، والمرافق الأساسية[1] . وتشمل العوامل المؤدية إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية نسبيا بعد مسافات السفر، ومصاعب الوصول إلى المجتمعات المحلية والمفاوضات الواسعة الإجبارية معها في ظل بيئة تشغيلية مشتتة تتطلب نمطا من العمليات يرتكز على كثافة الموظفين.

[1] لم تعد مقديشو تتمتع بإمدادات الطاقة الكهربائية أو بإمدادات المياه المركزية، كما أنها تحصل فحسب على إمدادات محدودة من الوقود والسلع الأساسية.

٨- وقبولاً بهذه الحقائق فقد اعتمد مجتمع المعونات **نهجاً جهوياً** يتيح للبرامج الاستجابة بصورة حركية للاحتياجات الإنسانية المتباينة. وفي *مناطق الإنعاش*، أي فيما يسمى جمهورية صوماليلاند، وإلى حد ما في بونت لاند، فإن المجتمعات المحلية تتخذ موقفاً إيجابياً لخلق هيكل دولة وليد، وقوة سياسية أشد فعالية، ولبيئة أكثر أمناً. وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك مدارس ونظم رعاية صحية ذات طابع أساسي للغاية، إلى جانب اقتصاد تجاري منتعش. وتنظر مؤسسات المعونة إلى الأقاليم الوسطى وبعض المناطق في جنوب الصومال على أنها *مناطق* في مرحلة انتقالية بين الأزمة والإنعاش. ولا تعاني المجتمعات المحلية في هذه المناطق من النزاع المسلح المستوطن، ولكن ليس فيها سوى سلطات سياسية بدائية ومحلية للغاية، كما أن عائدات الضرائب تنعدم فيها أو تكاد.

٩- وتنظر مؤسسات المعونة إلى الأقاليم الوسطى وبعض المناطق في جنوب الصومال على أنها مناطق في مرحلة انتقالية بين الأزمة والإنعاش. ولا تعاني المجتمعات المحلية في هذه المناطق من النزاع المسلح المستوطن، ولكن ليس فيها سوى سلطات سياسية بدائية ومحلية للغاية، كما أن عائدات الضرائب تنعدم فيها أو تكاد.

١٠- على أن مناطق الأزمة تسود في معظم الأقاليم الجنوبية، حيث تتسم السلطة السياسية بالتفتت الشديد، والنزاع، والعسكرة، وحيث يتعرض السكان لأزمات سياسية متكررة. وتتركز أنشطة **البرنامج** في هذه الأقاليم حيث يعيش نصف سكان الصومال البالغ عددهم ستة ملايين نسمة[١] .

الاقتصاد

١١- يغلب الطابع الريفي والكفافي على الاقتصاد الصومالي، وهناك أربعة مصادر رئيسية للعائدات هي: الثروة الحيوانية، والزراعة، وتحويلات المغتربين، والتجارة.

١٢- وما يزال قطاع الثروة الحيوانية يشكل العمود الفقري للاقتصاد، حيث يوفر الكفاف اليومي لأكثر من مليوني شخص؛ كما أنه المصدر الرئيسي لعائدات التصدير. وبين عام ١٩٩٦ وأوائل عام ١٩٩٨ جرى تصدير ما يزيد على ٦,٤ مليون رأس من الماشية إلى المملكة العربية السعودية، واليمن، ودول الخليج عبر بربرة وبوساسو.[٢] وتضررت الصادرات بشدة في فبراير/شباط عام ١٩٩٨ حينما حظرت المملكة العربية السعودية استيراد الماشية من الصومال إثر تفشي حمى وادي الصدع في الإقليم. وانخفضت صادرات الثروة الحيوانية أثناء فترة ذروة تفشي الحمى المذكورة بنسبة تقرب من ٧٠ في المائة في الشمال الغربي، وبأكثر من ٢٥ في المائة في الشمال الشرقي، بالمقارنة بالفترة ذاتها من عام ١٩٩٧.[٣]

١٣- وقد واجه القطاع الزراعي المصاعب بسبب الحرب الأهلية، والجفاف، وفيضانات النينيو الأخيرة (من أكتوبر/تشرين الأول إلى مارس/آذار عام ١٩٩٨). وتلفت ثلث مزارع الموز في شيبيلي السفلى بفعل تلك الفيضانات، مما أدى إلى تآكل دخول السكان من البانتو الضعيفين أصلا والذين يعتمدون أساسا على مزارع

---

[١] تندر المعلومات الديموغرافية وتتباين التقديرات بشدة. وقد زاد عدد السكان في مقديشو وفي الشمال الشرقي، بينما انخفض العدد في المناطق الوسطى والجنوبية؛ وتبلغ الكثافة السكانية ذروتها في باي وشيبيلي السفلى (أكثر من ٥٠٠ نسمة في الكيلو متر المربع).

[٢] تقرير التنمية البشرية في الصومال لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أكتوبر/تشرين الأول عام ١٩٩٨.

[٣] نظام الإنذار المبكر عن المجاعة في الصومال/الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، التقرير الشهري، أبريل/نيسان عام ١٩٩٨.

الموز في الحصول على العمل المأجور. وتقدر قيمة الخسائر في عائدات التصدير عام ١٩٩٨ بنحو ٥ إلى ٨ ملايين دولار.[١]

١٤- ومنذ التسعينات يعاني مزارعو الكفاف في المناطق الإنتاجية الزراعية من انخفاض حاد في الإنتاج بفعل انعدام الأمن، وانخفاض الغلات، والجفاف، وأضرار الفيضانات الناجمة عن ظاهرة النينيو. وألحقت الأمطار أضرارا شديدة بالقدرة الإنتاجية الغذائية في المناطق الزراعية المهمة في كل من باي، وشيبيلي، وجوبا السفلى. وقد تحول ما مجموعه ٦٠٠ ٠٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية إلى أرض يباب أو أنها لم تعد صالحة للاستعمال نتيجة تكتل التربة، والملوحة، والخراب اللاحق بنظم الري، مما يهدد كفاف نحو ٥ ٠٠٠ من الأسر الزراعية. على أن الفرص قصيرة الأجل التي خلقتها هذه الفيضانات عام ١٩٩٨ قد أسهمت إسهاما كبيرا في توفير المحاصيل غير الموسمية وفي زيادة الإمدادات المتاحة على المدى القصير من الأسماك والأغذية البرية.

١٥- ورغم مثل هذه الاستراحة القصيرة فإن قدرة الصومال على إطعام نفسها مهددة بالتقلبات الحادة في الإنتاج السنوي، وبموجات الجفاف وحالات فشل المحاصيل الدورية التي تميل إلى الحدوث كل ثلاث إلى خمس سنوات. وقد أدى الصراع الأهلي المستمر بمستوى منخفض وانعدام الأمن إلى تآكل واسع في فعالية آليات التصدي التقليدية بحيث غدت الهشاشة المزمنة تميل إلى التدهور بسرعة لتصبح هشاشة حادة.

١٦- وتشكل التحويلات المالية من الخارج مصدرا مهما من مصادر الدخل الأسري لدى الصوماليين. وتصل تقديرات مثل هذه التحويلات إلى مستوى عال يبلغ ٣٧٥ مليون دولار في العام من خلال الوكلاء التجاريين وحدهم، باستثناء النقود المحمولة باليد. ومن المعتقد أن ثلث هذه التحويلات يصل إلى الأقاليم الشمالية، بينما تحصل الأقاليم الجنوبية على نسبة الثلثين.[٢] على أن التحويلات لا تتوزع توزيعا متساويا إذ أن سكان المناطق الحضرية وأبناء الطبقة المتوسطة يحصلون على القسم الأعظم منها.

١٧- ويواصل القطاع التجاري ازدهاره إذ أن تجارة العبور الدولية توفر بوابة مجزية لأنشطة الاستيراد والتصدير بين كينيا، وإثيوبيا، والمناطق الداخلية الصومالية والعالم الخارجي. وفي الحقيقة فإن نسبة بسيطة نسبيا تتوجه نحو السوق الصومالية. وبسبب الموقع الجغرافي للصومال وانخفاض ما تفرضه من ضرائب، فإن البضائع العابرة يمكن أن تسوق بصورة مجزية في البلدان المجاورة. غير أن قطاع الأعمال يواجه العقبات بسبب ارتفاع المخاطر، والضغوط الاجتماعية القوية لإعادة توزيع الأرباح على الأقارب المحتاجين، والاعتماد المكلف على الحماية العشائرية. وبالإضافة إلى ذلك فإن النشاط التجاري معرقل بسبب التدهور السريع في حالة الطرق، والجسور، والموانئ، والمطارات.

القطاعات الاجتماعية

١٨- ما يزال قطاعا التعليم والصحة ضحيتين من ضحايا الحرب والافتقار إلى السلطة الحكومية. وقد أدى تدمير المؤسسات والمرافق الأساسية التعليمية إلى نشوء جيل لا يتمتع بقدر كاف من التعليم والتدريب للاضطلاع بالأدوار الإنتاجية والقيادية في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك فإن الهجرة الواسعة للفنيين المهرة تخلف عواقب ضخمة على الأسر المنفردة وعلى مجتمع يسعى إلى إعادة بناء اقتصاده المهشم.

---

[١] وحدة تقدير الأمن الغذائي، سبتمبر/أيلول عام ١٩٩٨.

[٢] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية في الصومال، أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨.

١٩- وتعتبر معدلات الانخراط في المدارس في الصومال من أدنى المعدلات في العالم حيث لا تتجاوز هذه المعدلات نسبة ٢٠ في المائة من مجموع الأطفال في سن الدراسة (٦-١٤ سنة)، مع تركز التلاميذ بشدة في الصفوف الأولية. وهناك ثغرة خطيرة آخذة بالنشوء بين الفئات الجنسية حيث أن عدد الفتيات يصل فقط إلى نصف عدد الفتيان في المدارس الابتدائية. وفي البداية تنخرط الفتيات بنسب متقاربة مع نسب الفتيان، غير أن معدلات استمرارهن في الدراسة أدنى بكثير لأن الأسر المحرومة من الدخل النقدي تفضل الاستثمار في الفتيان، وهو اختيار يعززه انتقال الفتيات في سن مبكرة من بيوت أسرهن إلى بيوت أزواجهن. ويهدد هذا الاختلال بين الجنسين بإضاعة المكاسب التي حصلت عليها النساء الصوماليات المتعلمات منذ الاستقلال، سواء في القطاع الفني أو التجاري.

٢٠- وتظل الجهود المبذولة لإحياء ودعم التعليم الابتدائي العام تواجه العراقيل بسبب انعدام الأمن، وقلة المعلمين المؤهلين، والافتقار إلى الالتزام العائلي بإبقاء الأطفال في المدارس في حين تدعو الحاجة إلى عملهم في المنازل. وبالنسبة لأولئك المتمتعين بموارد مالية كافية فإن نظام المدارس الخاصة والمعلمين الخاصين أخذ يحل محل نظام المدارس العامة، ولاسيما في المناطق الحضرية. وتبدي الأسر الأشد فقرا مستوى أعلى بكثير من الالتزام حيث ترسل أطفالها إلى المدارس الإسلامية لتعلم الدين، واللغتين العربية والصومالية، والحساب.

٢١- ووفقا للتقديرات فإن نحو ٩٠ في المائة من المرافق الصحية في الصومال قد دمرت أو نهبت، مع تعطل العمل في نسبة عالية منها بسبب ضعف الإدارة، وانعدام الأمن، وهجرة العاملين الصحيين المدربين. وتغطي عمليات التحصين نسبة ١٠ في المائة فقط من الأطفال، بينما تلقى نسبة مماثلة من النساء العناية على يد العاملين المدربين خلال الحمل أو الولادة. وتبلغ نسبة وفيات الرضع ١٢٥ من كل ٠٠٠ ١، أما معدل وفيات الأطفال دون الخامسة فيبلغ ٢١١ من كل ٠٠٠ ١، وتصل نسبة وفيات الأمهات إلى ٦٠٠ ١ من كل ٠٠٠ ١٠٠. وتشمل الأخطار الصحية السائدة التهابات الجهاز التنفسي الأسفل، والملاريا، والسل، والإسهال[١] .

٢٢- اعتبارات التمايز الجنسي. تضطلع النساء تقليديا بدور حيوي في التنمية الاقتصادية والسياسية على حد سواء في مجتمعاتهن المحلية. غير أن هذا الدور يتم وراء الكواليس ضمن الأسر، لا ضمن الميدان العام. وسيكون من الصعب أن تزال الحواجز التي تعترض طريق مشاركة المرأة العلنية في عمليات اتخاذ القرارات إزالة تامة، ولاسيما في المناطق الريفية من الصومال. ومع ذلك فإن النساء يتحملن أكثر فأكثر أعباء توفير الدخل اليومي لمواجهة النفقات الأسرية اليومية. وقد أدى فقدان عمالة القطاع العام إلى التقليل من فرص الدخل المتاحة للرجال الذين ينخرط الكثير منهم في أداء مهام الحرب والحماية. وفي الوقت الراهن يتزايد عدد النساء العاملات في أنشطة تجارة المفرق والأعمال التجارية الصغيرة الأخرى[٢] .

٢٣- وقد استكشف **البرنامج** في الصومال الفرص المتاحة لتكون أنشطته أكثر تحسسا لمسائل التمايز بين الجنسين. وفي عام ١٩٩٦ بدأ المكتب القطري بتطبيق سياسة للتوزيع تستند إلى التمايز الجنسي وتعتبر الأسر التي تترأسها النساء والعائلات التي تضم طفلا أو أكثر من الأطفال المعانين من سوء التغذية على أنها الجهات المستفيدة الأساسية من مساعدات **البرنامج**. وكجزء من هذه السياسة فقد طلب إلى القابلات التقليديات والعاملات الصحيات المشاركة في صياغة خطط توزيع الأغذية وتحديد المستفيدين. وبالإضافة إلى ذلك فقد عملت المنظمات غير الحكومية ولجان الإغاثة على تشجيع مشاركة النساء.

---

[١] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨.
[٢] طبقا لما تقوله منظمة اليونيسيف فإن ٨٠ في المائة من الأسر الصومالية تعتمد على دخل توفره الإناث.

٢٤- وتولت النساء اللواتي يترأسن أسرهن أمر تصميم وتنفيذ استراتيجيات توزيع الأغذية أثناء العمليات المتصلة بموجة الجفاف عام ١٩٩٧ بصورة تفاعلية. ونتيجة ذلك فقد بلغت نسبة النساء في صفوف متلقي الأغذية أكثر من ٧٠ في المائة. على أن الافتقار إلى الموارد، وصعوبة تحديد المشروعات المستدامة المدرة للدخل، والضغوط الاجتماعية، وانعدام الأمن تظل عقبات كبرى أمام مشاركة النساء الكاملة والمنتظمة في المشروعات المعانة من **البرنامج**.

الاعتبارات البيئية

٢٥- وتثير المعلومات المنبثقة عن المسائل البيئية القلق. فظاهرة التصحر آخذة في الاتساع في أعقاب وقف كل برامج تثبيت الكثبان الرملية نتيجة الحرب الأهلية. وتشمل المناطق الأشد تضررا الشريط الساحلي بين مقديشو وبرافا، وسلاسل الكثبان الرملية شمال كسمايو، وأجزاء من إقليم باي، والمنطقة الممتدة بين هرغيسا وبوروما. وثمة خطر من ضياع الأراضي الجيدة على مدى عدة عقود. وبالمثل فإن الإنتاج غير المشروع للفحم النباتي لأغراض التصدير قد أسفر عن تدمير رقع واسعة من غابات الأكاسيا في بعض أنحاء الشمال الغربي، وفي منطقة كسمايو، وإقليم باي. وإثر المبادرات المحلية لحظر تصدير الفحم النباتي، غدا إنتاج هذه المادة من بين العناصر ذات الأهمية المتزايدة في آليات التصدي الأسرية. ومهما تكن شدة الالتزام بحسن الإدارة فإن من المستبعد أن يكون بالمستطاع التحكم بفعالية بصادرات الفحم النباتي.

٢٦- ويمكن للبرنامج أن يسهم في الحيلولة دون وقوع المزيد من التدهور البيئي عبر مساندة المبادرات المحلية في ميدان إعادة التشجير. وستعزز مثل هذه المشروعات من الأمن الغذائي الأسري من خلال توفير مصدر بديل للدخل، مع النهوض في الوقت ذاته بالاستدامة البيئية والاقتصادية لنشاط تقليدي.

٢٧- كما أن **البرنامج** يدرك أن أنشطة الإعمار وخلق الأصول المادية، مثل بناء الطرق الريفية ومرافق الري، قد تخلف آثارا ضارة على البيئة. وللتقليل من هذه الأخطار فإن **البرنامج** وشركاءه التنفيذيين سيدرجون الاعتبارات البيئية فيما يقومون به من عمليات رصد واستعراض للأثر.

مساعدات البرنامج في الصومال

٢٨- في أعقاب العديد من العمليات لمساندة أعداد ضخمة من اللاجئين خلال الثمانينات قام **البرنامج** بتقديم المساعدات الغذائية الطارئة إلى نحو ١,٥ مليون صومالي خلال مجاعة ١٩٩٢/١٩٩١. وبين ١٩٩٤ و١٩٩٧ وزع **البرنامج**، في إطار سلسلة من العمليات، أكثر من ٠٠٠ ٧٧ طن من الأغذية على ما متوسطه ١,٤ مليون مستفيد في السنة. وعنيت هذه التدخلات بأمر حالات النقص الغذائي الموسمي والمحلي، وساعدت على إحباط نشوء حالات طوارئ واسعة النطاق، ومنعت المزيد من التحركات السكانية نحو مخيمات اللاجئين في جيبوتي، وإثيوبيا، وكينيا، واليمن حيث مايزال نحو ٠٠٠ ٤٨٢ لاجئ ينتظرون حدوث تحسينات سياسية واقتصادية كشرط لعودتهم. وحيثما أمكن ولدت عمليات توزيع الأغذية فرصا لتنفيذ أنشطة الغذاء مقابل العمل في صفوف مزارعي الكفاف، وذلك بغية التصدي لتدهور المرافق الأساسية وإصلاح ما أحدثته الفيضانات من أضرار.

الأساس المنطقي لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش

٢٩- وأدى انبثاق مناطق تنعم بالسلام النسبي في الصومال وتصميم المجتمعات المحلية الجلي على استرداد حياتها الطبيعية وتولي مسؤولية جهود إنعاشها وإعمارها إلى تشجيع **البرنامج** على البدء بعملية إغاثة ممتدة وإنعاش. ومن المأمول أن تسهم هذه الخطوة في الإطار الواسع لبرامج الإعمار المتكاملة في الصومال، مع الحفاظ على المرونة اللازمة لاقتناص الفرص الإنمائية والاستجابة إلى حالات الطوارئ في وقت واحد.

تقدير الاحتياجات

٣٠- من الصعب القيام بعمليات تقدير الاحتياجات بالنظر إلى صعوبة الوصول الناجمة عن انعدام الأمن والعوائق الموسمية، ولاسيما خلال المواسم الماطرة حينما يتعذر بلوغ العديد من الأقاليم برا. وتقتصر تغطية المناطق بالرحلات الجوية غالبا على المناطق المحيطة بالمطارات، أو أنها تتطلب احتياطات أمنية واسعة وترتيبات تحضيرية واسعة.

٣١- وسعيا وراء تفهم ديناميات الأمن الغذائي فإن **البرنامج** يواصل بناء المصادر المختبرة بالفعل لمعلومات " الأمن الغذائي" بالاعتماد على وحدة تقدير الأمن الغذائي، التي أنشئت عام ١٩٩٤، والتي تحظى بتمويل مشترك من الهيئة الأوربية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والحكومة الإيطالية، و**البرنامج**. وبمراعاة آليات التصدي المتاحة على المستوى الأسري فإن هذه الوحدة تحدد المجموعات السكانية الضعيفة بحسب المناطق الجغرافية والمجموعات الاقتصادية الغذائية وتقترح مجموعة من التدخلات، بما في ذلك المعونة الغذائية، للتغلب على الانعدام المؤقت للأمن الغذائي. وتستخدم مثل هذه التحليلات في تقديرات الهشاشة، وتقديرات الاحتياجات، وتحديد المشروعات. وتتولى شبكة واسعة من الرصاد التابعين للبرنامج، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات الدولية غير الحكومية، ونظام الإنذار المبكر عن المجاعة/الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أمر تقدير طائفة ضخمة من المؤشرات بصورة متواصلة. وتؤدي التغيرات السلبية إلى إصدار "تحذير"، وإلى القيام، إذا ما اقتضى الأمر، بدراسة أخرى مع صياغة استراتيجيات الاستجابة.

٣٢- وتشير تجربة **البرنامج** في الصومال خلال التسعينات إلى تفشي انعدام الأمن الغذائي في صفوف صغار المزارعين، والرعاة الزراعيين، والأجراء الزراعيين الموسميين، وفقراء المناطق الحضرية. وحتى الهزات الخارجية الصغيرة، مثل انخفاض معدلات هطول الأمطار والقلاقل غير المتأججة، يمكن أن تسفر عن هشاشة حادة في غضون أيام قلائل.

٣٣- وتقوم وحدة تقدير الأمن الغذائي، ومنظمة الأغذية والزراعة، و**البرنامج** بعمليات تقدير شاملة للمحاصيل بصورة منتظمة. وتستخدم نتائج مثل هذه الدراسات في تحديد المستويات المطلوبة من التدخلات، إن كان هناك حاجة لها على الإطلاق. وبما أن محصول الموسم الرئيسي (يوليو/تموز-أغسطس/آب) في الصومال يوفر نسبة ٧٥ إلى ٨٠ في المائة من مجموع إنتاج الحبوب في حين تأتي النسبة المتبقية من الموسم الثانوي (ديسمبر/كانون الأول)، فإن حالات النقص خلال الموسم الرئيسي تنحو إلى الظهور بأقسى أشكالها حدة أثناء الأشهر السابقة للحصاد بين مارس/آذار ويوليو/تموز، وهي فترة قلة حاسمة بالنسبة لتدخلات **البرنامج**.

٣٤- ويعتبر سوء التغذية مشكلة مستوطنة في الصومال، وهي مشكلة تخضع لرصد مستمر من جانب منظمة اليونيسيف، ووحدة تقدير الأمن الغذائي، والمنظمات غير الحكومية. وفي حين أن الحالة التغذوية العامة في

الصومال قد تحسنت منذ ١٩٩٣/١٩٩٤ فإن سوء التغذية الشامل يظل يشكل خطرا في أوقات الجفاف أو الأحداث الموسمية الشاذة ومايزال مبعثا للقلق العام في مقديشو حيث يتفاقم سوء التغذية المزمن الراسخ في صفوف الفقراء الحضر وشبه الحضر بفعل تدفق السكان الهاربين من المناطق الريفية المعانية من انعدام الأمن. ووفقا لما تقوله منظمة اليونيسيف فإن معدلات سوء التغذية منخفضة عموما (أقل من ١٠ في المائة) في المناطق الأكثر استقرارا في البلاد، مع زيادة موسمية تلحظ في صفوف المجتمعات المحلية الرعوية عند اقتراب نهاية كل موسم جاف وفي صفوف مزارعي الكفاف قبل الحصاد. وهناك مستويات معتدلة إلى عالية من سوء التغذية (١٠-٢٥ في المائة) بين فقراء المناطق الحضرية ومزارعي الكفاف في الكثير من المناطق الجنوبية والوسطى. وتسود مستويات مرتفعة للغاية من سوء التغذية (أكثر من ٢٥ في المائة) من حين إلى آخر، ولاسيما في صفوف العائدين والنازحين الجدد في مقديشو، وبيداوا، وكسمايو، وباكول. وترتفع نسب الهزال بين صغار الأطفال (١٢-١٤ شهرا)، ولاسيما في المناطق الجنوبية والوسطى (١٥ إلى ٣٠ في المائة). وتبلغ نسبة الأطفال بين ٦ أشهر و٥٩ شهرا من العمر المعانين من سوء التغذية المعتدل ٦ في المائة في الشمال الشرقي و١٠ في المائة في الشمال الغربي، بينما تصل نسبة المعانين من سوء التغذية الحاد إلى ٢ في المائة في كلتا المنطقتين المذكورتين.

المستفيدون

٣٥- ونتيجة تآكل الثروة الأسرية وضعف آليات التصدي فإن العديد من المجتمعات المحلية قد غدت هشة إزاء آثار فشل المحاصيل. وتواجه المجموعات السكانية ذات الموارد المحدودة من الغذاء والدخل، ولاسيما الزراعيون الذين يمتلكون القليل من الماشية، إن امتلكوا منها شيئا على الإطلاق، والمعتمدون أساسا على العمل المأجور، مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي بصورة متواصلة. وبالمثل فإن العشائر الضعيفة والأقليات تنحو إلى أن تكون ضعيفة ضعفا مزمنا. وماتزال الإحصاءات السكانية الموثوقة موجزة وغير كاملة، غير أن التقديرات غير الرسمية تشير إلى أن العدد الإجمالي للمعانين من الهشاشة المزمنة أو الموسمية يزيد على ١,٥ مليون نسمة (نحو ٢٥ في المائة من مجموع السكان)، منهم الكثير من الأرامل، والمطلقات، والمعوقين. وستغطي عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش هذه في المتوسط نحو ١٢ في المائة (محتسبة على أساس عدد المستفيدين المباشرين)، أو ٢٢ في المائة (على أساس عدد المستفيدين المباشرين وغير المباشرين) من مجموع سكان الصومال.

٣٦- وستعود هذه العملية بالنفع على نحو ٧٠٠ ٠٠٠ مستفيد بصورة مباشرة و٦٢٠ ٠٠٠ مستفيد بصورة غير مباشرة في السنة، وذلك من خلال أنشطة الإنعاش والإعمار، ومساندة المؤسسات الاجتماعية، ومساعدات الإغاثة في حالات الطوارئ. وتتركز نسبة ٧٠ في المائة من المستفيدين في جنوب الصومال ونسبة ٣٠ في المائة في المناطق الشمالية الغربية والشمالية الشرقية من البلاد. وسينتمي المستفيدون إلى المجموعات الاقتصادية الغذائية الأساسية وهي: المزارعون البعليون، ومزارعو الري الفيضي، ومزارعو الري الضخّي، والرعاة الزراعيون، والرعاة، وكذلك سكان المناطق الحضرية في الحدود التي يمكن فيها الوصول إليهم بسلامة.

القطاع	مجموعات المستفيدين
الإعمار والإنعاش	النساء، رئيسات الأسر، الشباب
	المزارعون المستخدمون للري الصناعي
	المزارعون المستخدمون للري المطري
	الرعاة الزراعيون
	العائدون
مساندة المؤسسات الاجتماعية	الأطفال المعانون من سوء التغذية والأطفال دون الخامسة
	الحوامل والمرضعات
	الأطفال في مراكز المساندة (دور الأيتام)
	تلاميذ المدارس الابتدائية (خلال فترات القلة)
	مرضى السل
إغاثة الطوارئ	المنكوبون بفشل المحاصيل (موجات الجفاف، الفيضانات، إلخ)
	النازحون
	رئيسات الأسر، العجائز، الأرامل المحرومات من المساندة العشائرية والأسرية الكافية
	فقراء المناطق الحضرية (العجائز والعجزة)

٣٧- وسيضم المستفيدون من مساعدات الإنعاش والإعمار الأسر التي تترأسها النساء، والأرامل المحرومات من المساندة العشائرية والأسرية الكافية، والمزارعين البعليين، والمزارعين المستخدمين للري، والرعاة الزراعيين، والعائدين، والرجال والنساء من المنخرطين في صفوف محو أمية البالغين (السدس يمثل عدد العمال الفعليين). ويقدر عدد المستفيدين بنحو ٠٠٠ ٦٨٦ مستفيد في السنة الأولى، و٠٠٠ ٧٠٧ مستفيد في السنة الثانية، و٠٠٠ ٧٧٧ مستفيد في السنة الثالثة. وتشكل الإناث نسبة ٦٠ في المائة من المستفيدين بينما يشكل الذكور نسبة ٤٠ في المائة.

٣٨- ويتباين النسيج الاجتماعي في أنحاء الصومال، ولكنه يتسم بصفات مشتركة هي التطور العالي، والأساس المنطقي، والتعقيد، والتنظيم، والرسوخ في العلاقات المتبادلة. وعلى هذا فإن السبيل الأمثل لتحقيق مهمة **البرنامج** المتمثلة في بلوغ أشد الفقراء فقرا في الأوقات الحرجة من حياتهم هو إشراك المجتمعات المحلية ذاتها في انتقاء المستفيدين/عمال أنشطة الإعمار والإنعاش. وسيتولى موظفو **البرنامج** والشركاء المنفذون توجيه العملية لضمان مشاركة الأسر الفقيرة والمحرومة من الأمن الغذائي في مشروعات الغذاء مقابل العمل والاستفادة بالتالي من الأصول المادية المستردة أو المنشأة. وستكون معرفة المجتمع المحلي بهوية الأسر الفقيرة هي المنطلق في انتقاء المستفيدين المباشرين/ العمال.

٣٩- ويشمل المستفيدون من المؤسسات الاجتماعية الأطفال، ولاسيما المعانين منهم من سوء التغذية و/أو الأطفال دون سن الخامسة، والحوامل والمرضعات، ومرضى السل، والأيتام، وتلامذة المدارس الابتدائية في المناطق المعانية من انعدام الأمن الغذائي في فترات القلة وفي غير فترات المواسم. ويبلغ العدد المتوسط السنوي

للمستفيدين خلال فترة السنوات الثلاث ٢٠٠ ٢٩٩ مستفيد. وينقسم المستفيدون إلى ٥٣ في المائة من الإناث و٤٧ في المائة من الذكور.

٤٠- وتعاني مجموعات المستفيدين المقصودة من ضعف المساندة الأسرية وقلة الرعاية العشائرية أو المجتمعية. ويضم المستفيدون في ظل هذا العنصر نسبة ٥٠ في المائة تقريباً من الأطفال المعانين من سوء التغذية، والأطفال دون الخامسة، والحوامل والمرضعات، الذين سيستفيدون من التغذية التكميلية والعلاجية التي يقدمها **البرنامج** من خلال شبكات صحة الأمومة والطفولة التي تساندها منظمة اليونيسيف والمنظمات الدولية غير الحكومية. وتتألف نسبة إضافية قدرها ١٥ في المائة من المستفيدين من الأطفال في مؤسسات للرعاية تديرها المنظمات غير الحكومية والتي ستتلقى مساعدات التغذية التكميلية. وتتشكل نسبة ٥ في المائة تقريبا من مرضى السل وأسرهم، والذين ستقدم لهم المساعدات الغذائية في المستشفيات الرئيسية بغية تمكينهم من الحصول على غذاء كاف أثناء تلقيهم للعلاج. وينتمي معظم مرضى السل إلى أسر فقيرة ويعتمدون في إمداداتهم الغذائية على الأقارب المعانين أنفسهم في معظم الأحيان من انعدام الأمن الغذائي. كما أن الكثير من مرضى السل هم من المسؤولين عن تحصيل الرزق لعائلاتهم ولكنهم عاجزون عن القيام بأنشطة مجزية أثناء تلقي العلاج. وأخيرا فإن نسبة ٣٠ في المائة تقريبا من مستفيدي المؤسسات الاجتماعية سيكونون من تلاميذ المدارس الابتدائية ومعلميهم في المناطق المحرومة من الأمن الغذائي. وسيتلقى هؤلاء مساعدات غذائية تكميلية خلال فترات القلة.

٤١- أما المستفيدون من مساعدات الإغاثة في حالات الطوارئ فسيشملون المنكوبين بفشل المحاصيل، والنازحين، والأرامل والنساء من رئيسات الأسر المفتقرة إلى المساندة العائلية والعشائرية الكافية، وفقراء المناطق الحضرية. والعدد السنوي التقديري للمستفيدين هو على النحو التالي: أ) ٢٠٠ ٤١٢ مستفيد في السنة الأولى؛ ب) ٢٠٠ ٣٧٩ مستفيد في السنة الثانية؛ ج) ٠٠٠ ٣١٢ مستفيد في السنة الثالثة. وتشكل الإناث نسبة ٥٢ في المائة من المستفيدين بينما يشكل الذكور نسبة ٤٨ في المائة.

٤٢- وستتركز نسبة تقرب من ٧٥ في المائة من المستفيدين في الأقاليم الجنوبية، أي في باي، وباكول، وغيدو، وشيبيلي السفلى، وشيبيلي الوسطى، وجوبا السفلى، وجوبا الوسطى، وهيران، وبنادير. أما النسبة المتبقية البالغة ٢٥ في المائة فستكون في أقاليم الشمال الشرقي وهي باري، ونوغال، ومدوغ، وأقاليم الشمال الغربي وهي أودال، وغالبيد، وتوغضير، وسناغ، وسول.

الأهداف وخطة التنفيذ

الأهداف والمرامي

٤٣- ستسهم عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش في تعزيز الأمن الغذائي الأسري وإحياء الأنشطة الاقتصادية المحلية في الصومال. وستكون الأهداف الرئيسية المتمشية مع مهمة **البرنامج** في الصومال على النحو التالي:

(أ) تنشيط ومساندة المبادرات المحلية التي تخلق فرصا للعمالة في الأجلين القصير والطويل وتقود إلى الاعتماد الذاتي؛

(ب) المحافظة على المستويات التغذوية الدنيا في صفوف المجموعات السكانية الأشد تعرضا للخطر؛

(ج) تنشيط ومساندة الجهود التعليمية وزيادة معدلات الانخراط في المدارس، مع اهتمام خاص باجتذاب التلميذات واستمرارهن في الدراسة؛

(د) توفير الأغذية الكفيلة بإنقاذ حياة الفقراء الجائعين في المناطق المعانية من حالات نقص غذائي محلي وموسمي حاد؛

(هـ) تنشيط عمليات محو أمية الكبار.

٤٤- وتشمل الأنشطة التي ستسهم في تحقيق هذه الأهداف ما يلي: أ) أنشطة الإعمار والإنعاش؛ ب) مساندة المؤسسات الاجتماعية؛ ج) مساعدات الإغاثة في حالات الطوارئ.

أنشطة الإعمار والإنعاش

٤٥- ستنفذ هذه الأنشطة في إطار برامج الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب. وستركز الأنشطة على إحياء الأنشطة الاقتصادية المحلية المستقرة نسبيا في المناطق المحرومة بشدة من الأمن الغذائي، ودعم آليات التصدي، وحفز مبادرات العون الذاتي التي تنشط الإنتاج الزراعي وإحياء الأصول المادية الإنتاجية في الأجلين المتوسط والطويل. وستشمل مثل هذه المشروعات ما يلي: (أ) إصلاح الآبار، والبرك، وشبكات الري؛ (ب) إعادة بناء أرصفة ضفاف الأنهار؛ (ج) إصلاح المرافق الأساسية (المدارس الابتدائية والمستوصفات)؛ (د) إصلاح الطرق المهمة الواصلة بين المزارع والأسواق؛ (هـ) إنشاء مصارف البذور المجتمعية؛ (و) التدريب على الأنشطة المدرة للدخل؛ (ز) المشروعات البيئية مثل مشروعات إعادة التشجير.

٤٦- وسيسترشد تنفيذ أنشطة الإعمار والإنعاش بمعايير الفعالية والكفاءة، مع التركيز على تخطيط المشروعات وتصميمها بشكل واقعي. وسيتولى موظفو **البرنامج** والشركاء المنفذون تمحيص المشروعات فيما يتصل بالآتي: (أ) الجدوى من الناحية التقنية ومن زاوية النقل والإمداد؛ (ب) التوجيه نحو المستفيدين؛ (ج) دور المعونة الغذائية؛ (د) خلق الأصول المادية والمستفيدون المباشرون من ذلك؛ (هـ) مشاركة النساء في أنشطة التحديد، والتخطيط، والتنفيذ، والإدارة؛ (و) المساهمة المجتمعية والنظيرة؛ (ز) المخاطر البيئية؛ (ح) ترتيبات الإدارة والصيانة المناسبة. وحيثما كان ذلك مناسبا فإن المشروعات ستساند بنشاط إعادة دمج العائدين في مجتمعاتهم المحلية الأصلية.

٤٧- وستنفذ المشروعات بالمشاركة مع السلطات المحلية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة الشقيقة، والمنظمات القطرية غير الحكومية، ولاسيما في المناطق المحرومة من الأمن الغذائي. وستكون أنشطة التحديد وترتيب الأولويات خاضعة لتحكم المستفيدين ولتوجيه موظفي **البرنامج** وشركائه المنفذين. وسيحدد المستفيدون المباشرون من المساعدات الغذائية بالتشاور مع السلطات المحلية والجهات الشريكة المنفذة وبمشاركتها الكاملة. ومن المفترض أن تقوم مجتمعات المستفيدين المحلية بإنشاء وإقرار نقاط تسليم ممتدة وتعيين لجان منفذة لتلقي السلع الغذائية بالنيابة عنها.

٤٨- وستعزز الحساسية إزاء مسائل التمايز بين الجنسين بإدماج هذه المسائل ضمن كل أنشطة الإعمار والإنعاش؛ وبزيادة الاهتمام ببناء القدرات الداخلية والنظيرة في ميدان التخطيط الذي يراعي تلك المسائل، وذلك على أساس استراتيجيات واضحة مثل سياسة التوزيع المرتكزة على التمايز بين الجنسين التي طبقت علم ١٩٩٦ والمشار إليها في الفقرة ٢-٣. والهدف هو ضمان تنشيط أدوار النساء في تحديد المشروعات وترتيب أولوياتها،

والتخطيط، والتنفيذ، والرصد، وتوزيع الأغذية، والإدارة. وفي هذا الصدد فإن **البرنامج** في الصومال سيواصل توعية الموظفين والشركاء بالحاجة إلى نهج يتسم بالتوجه نحو تحقيق الأثر وبالتركيز على قضايا التمايز بين الجنسين فيما يتصل بمساعدات الإعمار والإنعاش. وبالإضافة إلى ذلك فإن الجهود ستبذل للوصول إلى النساء في إطار أسرهن ومجتمعاتهن المحلية، ولمساندة رابطاتهن، والصلات بينهن، وما يبذلنه من جهود لتنشيط عمليات محو الأمية في صفوف البالغين.

مساندة المؤسسات الاجتماعية

٤٩- ستنصب مثل هذه المساندة على الحفاظ على المستويات التغذوية الدنيا، وتوفير الدعم للمنظمات العاملة في ميدان التدريب على التوعية بمتطلبات الصحة والنظافة وتنشيط جهود محو الأمية في صفوف البالغين. وفي المدارس الابتدائية فإن توفير وجبة يومية سيكون مشروطا بالدوام وسيوفر الحوافز لزيادة الانتساب إلى المدارس والحفاظ عليه. ويعتبر التوسع في انخراط البنات شرطا مسبقا لتقديم المساعدة، وسيجري العمل على تحقيق ذلك عبر الحوار المتواصل مع اتحادات الآباء-المعلمين. وستكون مساندة المعونة الغذائية عموما محدودة زمنيا وستسعى إلى معالجة أو تصحيح التقلبات في أسعار الأغذية وإمداداتها المتاحة. وستوزع المعونة الغذائية في المؤسسات التي تستطيع فيها السلطات المحلية، أو المنظمات غير الحكومية، أو وكالات الأمم المتحدة الشقيقة، أو المجموعات الخاصة تقديم تأكيدات كافية بمساندتها ومسؤوليتها التشغيلية. وحيثما كان ذلك مجديا فستشجع المؤسسات على تحديد أنشطة ذاتية الدعم وتنفيذها.

٥٠- كما ستوفر مساندة المعونة الغذائية لمراكز صحة الأمومة والطفولة، ومراكز معالجة مرضى السل، ومؤسسات الرعاية، ومراكز تعليم الأطفال والبالغين. وستقدم المساعدات الغذائية إلى تلك المؤسسات الاجتماعية بالمشاركة مع **منظمة اليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة اليونيسكو**، والمنظمات الدولية غير الحكومية. وبصورة اعتيادية فإن المساعدة الغذائية ستكمل أنشطة الشركاء المنفذين.

٥١- وفي الوقت الراهن يتلقى الأطفال المعانون من سوء التغذية، والأطفال دون سن الخامسة، والحوامل والمرضعات المساعدة عبر شبكة من مراكز رعاية صحة الأمومة والطفولة التي تساندها منظمة اليونيسيف والمنظمات الدولية غير الحكومية. وتشكل الحوامل والمرضعات من الأسر الفقيرة النسبة الكبرى من رواد هذه المراكز.

٥٢- وتساند منظمة الصحة العالمية برنامجا لمعالجة مرضى السل في الصومال الذي يغطي حاليا ٤ ٤٥٠ مريضا. ومن المنتظر أن يرتفع هذا العدد إلى ٦ ٠٠٠ مريض عام ١٩٩٩ وإلى ٨ ٠٠٠ مريض بحلول عام ٢٠٠٠. وغالبا ما يضطر مرضى السل إلى مغادرة منازلهم لتلقي العلاج اللازم وهم يعتمدون على مساعدات أقاربهم الذين ينتمي الكثير منهم إلى أسر فقيرة. وستكفل مساعدات **البرنامج** الغذائية مستويات تغذوية كافية لمرضى السل وأسرهم أثناء فترة تلقي العلاج التي تستغرق ستة أشهر[1] .

٥٣- وقد تدعو الحاجة إلى توفير الأغذية الطرية في مراكز رعاية الأطفال أثناء فترة القلة (مايو/أيار- يوليو/تموز)، أو على أساس دائم إلى أن يكون بالمستطاع تنفيذ ترتيبات للقائمين بالرعاية. وطالما ظلت مراكز

[1] تزيد العقاقير المستخدمة في معالجة السل من الشهية، كما ترتفع الحاجة إلى الطاقة خلال عملية الشفاء. وتستخدم الأغذية أيضا كحافز على مواصلة العلاج.

الرعاية هذه تدار بصورة تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة فإن **البرنامج** سيكون مستعدا لمساندتها بمخصصات المعونة الغذائية.

مساعدات الإغاثة في حالات الطوارئ

٥٤- سيكون هدف المعونة الغذائية هو إنقاذ الأرواح والأصول المادية في المناطق الريفية والحضرية خلال فترات العجز الغذائي المؤقت والحاد الناجمة عن الآتي: أ) فشل المحاصيل الإقليمي أو المعزول؛ ب) الفيضانات أثناء دورة النمو؛ ج) انقطاع تجارة الحبوب؛ د) انهيار أو تآكل آليات التصدي؛ هـ) النزوح الواسع أو الأحداث الأخرى التي قد تقود إلى تفشي سوء التغذية، والجوع، وربما المجاعة. وستوفر المساعدات الغذائية على أساس قصير الأجل إلى أن يغدو بالمستطاع القيام بأنشطة الإعمار والإنعاش أو استئنافها.

٥٥- وستحدد تدابير الاستجابة المناسبة وتنفذ بالتشاور الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة الشقيقة والشركاء. وتشمل الشروط المطلوبة لقيام **البرنامج** بتقديم مساعدات الإغاثة في حالات الطوارئ ما يلي: (أ) عمليات التقدير الشاملة؛ (ب) تحديد المستفيدين؛ (ج) خطة التنفيذ؛ (د) تأكيد الجدوى من زاوية النقل والإمداد. وعند إعداد تدخل من تدخلات المعونة الغذائية فإن عمليات تقدير المواقع ستحدد مدى حالة الطوارئ، وآليات التصدي المحلية، وتوافر المساندة المحلية للتنفيذ، والسبل المثلى للاستجابة، والدعم المجتمعي. وسيقوم بمثل عمليات التقدير هذه وحدة تقدير الأمن الغذائي وموظفو **البرنامج**، مع الاستعانة بخبرات أخرى حسب مقتضى الحال. وسيحدد **البرنامج** الموارد الغذائية والنقدية الضرورية ويعد خطة للتنفيذ. وقد أثبت هذا النهج، الذي اتبع في الماضي، فعاليته.

٥٦- ستوزع مساعدات الإغاثة في حالات الطوارئ من خلال هياكل المجتمعات المحلية أو عبر المنظمات الدولية أو القطرية غير الحكومية العاملة في المناطق المقصودة. وسيتم تحديد المستفيدين بالتشاور مع السلطات المحلية والجهات المنفذة الشريكة للبرنامج وبمشاركتها الكاملة باستخدام الأولويات التالية: (أ) رئيسات الأسر؛ (ب) الحوامل والمرضعات؛ (ج) الأسر التي تضم أطفالا يعانون سوء التغذية؛ (د) النازحون؛ (هـ) المعانون من الفقد المؤقت لدخل الكفاف؛ (و) المحرومون من أي سبيل بديل للوصول إلى المصادر الغذائية مثل الثروة الحيوانية أو المنتجات البرية.

٥٧- وضمانا لقدرة التدخل الفورية فإن **البرنامج** سيسعى لإنشاء وصون مخزون وقائي من السلع الغذائية الكافية لنحو ٢٥٠ ٠٠٠ مستفيد في مومباسا وذلك بالتنسيق مع مكتبه الإقليمي. على أن من المتعذر إنشاء مثل هذه المخزونات إلا من خلال مساهمات غذائية وافية وبرمجة مسبقة للشحنات.

الإمداد والنقل

٥٨- **الخدمات الجوية المشتركة للأمم المتحدة.** يعتمد تنفيذ هذه العملية اعتمادا كبيرا على الوصول إلى المستفيدين المقصودين. وبالنظر إلى الافتقار إلى أي خدمات جوية تجارية وعدم توفر أي وسائل أخرى عمليا للوصول إلى المناطق المحتاجة المهمة إلا عن طريق الجو فقد أنشأت وكالات الأمم المتحدة الثلاث (منظمة اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي) الخدمات الجوية المشتركة للأمم المتحدة في الصومال التي غدت عصب عمليات النقل والإمداد التي تقوم بها الأمم المتحدة في البلاد. ويتولى **البرنامج** تشغيل هذه الخدمات باعتبارها نظاما مشتركا من الخدمات الجوية لوكالات الأمم المتحدة والشركاء المنفذين من

المنظمات غير الحكومية. ويتم تمويل العملية على أساس استرداد التكاليف. وتيسيرا للرصد والأنشطة التشغيلية ومساندة لمشاركة المنظمات الصغيرة والمحلية غير الحكومية في جهود الإغاثة والإعمار والإنعاش فإن وكالات الأمم المتحدة ترعى السفر الجوي لشركائها المنفذين المعنيين. ويحتاج **البرنامج** في الصومال إلى مبلغ سنوي متوسط قدره ١٠٠ ٨١٦ دولار لتمويل رحلات ذهاب وإياب لموظفي **البرنامج** والشركاء المنفذين يقل عددها بقليل عن ١ ٠٠٠ رحلة[1] . ويشكل ذلك نحو ربع التكاليف التشغيلية السنوية للخدمات الجوية المشتركة (للإطلاع على عنصر السفر انظر الملحق الثاني).

٥٩- وبسبب توقع انعدام الأمن واستمرار النزاع للسيطرة على ميناء مقديشو فإن **البرنامج** سيضطر على الأرجح إلى استخدام ميناء مومباسا الكيني لإعادة نقل الشحنات إلى الموانئ التي تعتبر آمنة في كل من ميركا والمعن حول مقديشو، وبوساسو، وبربيره في الشمال الشرقي والشمال الغربي. وستنفذ عمليات إعادة نقل الشحنات وفقا للمتطلبات التشغيلية.

٦٠- ومن المحتمل أن يعاد فتح ميناء مقديشو الرئيسي أثناء تنفيذ هذه العملية نتيجة التقدم السياسي. وإذا ما حدث ذلك فإن **البرنامج** سيعود تدريجيا إلى استخدام النقل البحري المباشر، بعد اتخاذ الاحتياطات المناسبة فيما يتعلق بالتخزين والأمن.

٦١- ومن موانئ منطقة مقديشو يقوم **البرنامج** بعمليات التسليم إلى نقاط التسليم الممتدة في مختلف أنحاء جنوب الصومال باستثناء جوبا السفلى. وطيلة عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ نجح متعهدو **البرنامج** في ضمان تنفيذ عمليات التسليم، على الرغم من هجومين كبيرين وثلاث هجمات صغيرة على قوافل **البرنامج**.

٦٢- وسيتم الوصول جزئيا إلى كل من جوبا السفلى وغيدو من خلال العمليات العابرة للحدود والنقل العابر من خلال كينيا. وبالنسبة لهذه العمليات فإن مخيمات اللاجئين في كينيا تستخدم أحيانا للتخزين المؤقت.

٦٣- وعلى الأرجح فإن قدرة **البرنامج** على التسليم ستظل محدودة بسبب تدهور المرافق الأساسية أي الطرق غير السالكة، والجسور المهدمة أو غير الصالحة للاستخدام، والأجزاء الملغومة من مسالك العبور، وانعدام الأمن على المستوى المحلي. وتدعو الحاجة مرارا إلى استخدام التحويلات والطرق المنعرجة خلال عمليات النقل. وفي الحالات القصوى فقد يقتضي الأمر اللجوء إلى تنفيذ عمليات التسليم جوا لتلبية أشد الاحتياجات الغذائية إلحاحا. ولم تدرج مثل هذه الحالات في تكاليف النقل البري، والتخزين، والمناولة البالغة ٢٧٦ دولارا للطن الواحد.

٦٤- وقد حسبت تكلفة نقل الأغذية من الموانئ الصومالية إلى نقاط التسليم الممتدة ثم إلى مواقع التوزيع النهائية على أساس التوقعات التشغيلية لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش هذه. وبالمثل فإن التكلفة الأعلى بكثير للنقل البري عبر كينيا (العابر للحدود) قد روعيت عند حساب معدل تكلفة النقل البري والتخزين والمناولة لما مجموعه ٣ ٩٣٢ طنا في السنة. على أن المعدل المذكور لا يغطي تكلفة النقل البحري من مومباسا إلى الموانئ الساحلية الصومالية (إعادة النقل)؛ وترد مثل هذه التكاليف على أنها "النقل الخارجي" في ميزانية المشروع (انظر الملحق الأول).

[1] تمثل رعاية البرنامج للشركاء نحو ٣٠ في المائة من مدفوعاته الكلية للخدمات الجوية المشتركة، وترجع النسبة المتبقية إلى موظفي البرنامج. وتتعلق تكاليف تشغيل الخدمات الجوية المشتركة المشار إليها في ميزانية عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش هذه بالبرنامج وشركائه المشمولين برعايته فقط. وستمول الوكالات الأخرى مساهماتها بصورة منفصلة.

٦٥- ولضمان تسليم الأغذية بصورة آمنة إلى المناطق المقصودة فإن **البرنامج** يستخدم متعهدو الشحن البري التجاريين الذين يشترط عليهم أن يودعوا لدى **البرنامج** مبالغ نقدية أو ضمانات مصرفية تعادل قيمة السلع الغذائية التي سيتولون مناولتها ونقلها. كما أن **البرنامج** سيتابع تكليف الموظفين في مقديشو بمرافقة القوافل بعيدة المدى لرصد تقدمها ورفع التقارير عن ذلك.

ترتيبات الشراكة

٦٦- يتعاون **البرنامج** في الصومال حاليا مع منظمات غير حكومية تضم ١٤ منظمة دولية و٢٨ منظمة قطرية، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة، والسلطات المحلية، ومجتمعات المستفيدين. وتنفذ نسبة ٧٠ في المائة من المشروعات المعانة من **البرنامج** بالاشتراك مع المنظمات الدولية والقطرية غير الحكومية، بينما تنفذ النسبة المتبقية البالغة ٣٠ في المائة بالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة الشقيقة، والسلطات المحلية، ومجتمعات المستفيدين. ومن المهم الإشارة إلى أن الشركاء المحتملين نادرون في المناطق الأشد ضعفا ومعاناة من انعدام الأمن. وأدى هذا الواقع إلى تنشيط التعاون المباشر بين **البرنامج** والمجتمعات المحلية.

٦٧- ويتم التنسيق أساسا على مستويين اثنين هما:

(أ) من خلال هيئة تنسيق المعونات في الصومال ولجانها القطاعية، وكذلك الفريق القطري للأمم المتحدة في نيروبي: وتتبع هذه المحافل تركيزا استراتيجيا مشتركا وتعمل كوسيلة لتعبئة الموارد عبر عملية النداءات الموحدة؛

(ب) من خلال التنسيق الإقليمي على مستوى التنفيذ، حيث تتولى الوكالات التشغيلية، والشركاء، وممثلو المجتمعات المحلية صقل آليات تحديد المشروعات وتنفيذها.

٦٨- وسيتواصل التعاون مع الشركاء من المنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، والسلطات المحلية العاملة لضمان الاستفادة من الموارد المحدودة بحيث تكمل بعضها بعضا وبما يكفل تحقيق الأثر الأقصى للمشروعات المعانة من **البرنامج**. وسيستمر السعي لاغتنام الفرص المتاحة للدعم التقني، والمالي، والإداري للمشروعات والاستفادة منها في إطار المهمة ووجهة التركيز المتفق عليهما في عملية النداءات الموحدة، مع مراعاة المزايا النسبية لوكالات الأمم المتحدة الشقيقة والمنظمات غير الحكومية.

٦٩- سيجري السعي لضمان التعاون مع وكالات الأمم المتحدة في الميادين التالية:

الوكالة	ميدان التعاون
منظمة الأغذية والزراعة	تقدير المحاصيل، استحداث مصارف بذور مجتمعية وتوزيع الأصناف المحسنة
منظمة اليونيسيف	التغذية، مراكز صحة الأمومة والطفولة، التعليم الابتدائي، مياه الشرب، توليد الدخل، مساعدة المجموعات النسائية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	حملات التوعية بمخاطر الألغام وتسريح المقاتلين
منظمة الصحة العالمية	مساعدة مرضى السل
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	إعادة دمج العائدين في المناطق المحرومة من الأمن الغذائي

٧٠- ولتبسيط وتدعيم علاقات الشراكة مع مجتمع المنظمات غير الحكومية فسيتم التشجيع على إنشاء مظلة من الشركاء المتعاونين تتولى تنفيذ المشروعات من خلال المنظمات غير الحكومية أو الهياكل المجتمعية.

٧١- وحينما تسعى السلطات المحلية والهيئات الإدارية الناشئة لخلق بيئة مواتية لأنشطة الإعمار والإنعاش فسوف تلقى مثل هذه السلطات والهيئات المساندة والتنشيط حيثما كان ذلك مناسبا. وبالعمل مع السلطات المحلية والإدارات المجتمعية الراسخة والموثوقة فإن **البرنامج** سيسعى للمساهمة في تعزيز هذه المؤسسات.

بناء القدرات

٧٢- ستظل مسألة بناء قدرات الموظفين الوطنيين/ النظراء، والشركاء المنفذين، والسلطات المحلية العاملة تحظى بأولوية استراتيجية. وستنصب جهود تدريب الموظفين الوطنيين والنظراء على ما يلي: (أ) عمليات الطوارئ؛ (ب) برمجة أنشطة الإغاثة والإعمار؛ (ج) التقدير الريفي القائم على المشاركة؛ (د) دمج مسائل التمايز بين الجنسين في تخطيط المشروعات؛ (هـ) الرصد والتقييم. كما أن حلقات العمل التدريبية ستعنى بأمر الكفاءة، والفعالية، والمساءلة. وسيتركز تدريب الشركاء المنفذين على عمليات تقدير الاحتياجات وأنشطة الرصد واستعراض الأثر[1] .

٧٣- سيواصل **البرنامج** مساندته لحلقات العمل التدريبية التي تنظمها وحدة تقدير الأمن الغذائي ومشاركته فيها. وتغطي هذه الحلقات تحليلات الاقتصاد الغذائي الأسري، واتساق عمليات جمع البيانات وتفسيرها. وسيتم تشجيع الشركاء المنفذين للبرنامج والنظراء المجتمعيين على المشاركة في هذه الحلقات.

الرصد والتقييم

٧٤- سيعمل **البرنامج**، ووحدة تقدير الأمن الغذائي، والشركاء المنفذون، والمجتمعات المحلية للمستفيدين على تحقيق توازن بين جمع المعلومات الإحصائية وعمليات الاستعراض النوعية. وتدعو الحاجة إلى مزيد من الدراسة لآثار التدخلات على الظروف المعيشية للمستفيدين المباشرين وغير المباشرين، وعلى مدى وصول المساعدات إلى المجموعات الأشد ضعفا. وسيجري موظفو **البرنامج** بانتظام عمليات استعراض الأثر، أما أنشطة التقييم الانتقائي فقد تشارك فيها وحدة تقدير الأمن الغذائي والخبراء الاستشاريون الخارجيون. وقد تم تطوير مؤشرات الرصد بالاشتراك مع وحدة تقدير الأمن الغذائي.

٧٥- سينفذ استعراض برنامجي في منتصف المدة، وسيحتاج هذا الاستعراض إلى قليل من المشورة التقنية. وبالمثل فإن الخدمات الاستشارية الأخرى ستسهم في صقل أو دعم عمليات توجيه المعونة، وتقدير الأثر، والأنشطة التدريبية ذات الصلة.

[1] بدأ البرنامج فعلا أنشطة تدريبية منتظمة في الصومال، بعضها بالترافق مع حلقات عمل وحدة تقدير الأمن الغذائين وبعضها الآخر في المكتب الإقليمي للبرنامج. وقدر المستطاع تنفذ أنشطة التدريب بمشاركة ممثلي المجتمعات المحلية واللجان النسائية.

إستراتيجية إنهاء المساعدة

٧٦- ستدعو الحاجة على الأرجح إلى مواصلة مساعدات **البرنامج** لبعض الوقت وذلك بفعل تكرر فشل المحاصيل، وعدم اتساق التنمية الاقتصادية، وموجات الجفاف والفيضانات المتكررة، وانعدام الأمن. كما أن مستوى الدمار والتحلل يقتضي بالمثل جهودا دؤوبة وقدرا كبيرا من الموارد لضمان تصحيح مسار الاتجاه الحالي. ولذلك فإن من الواجب أن تستخدم موارد **البرنامج** بطريقة تتسم بالفعالية والكفاءة التكاليفية بما يكفل التصدي لحالات النقص الغذائي المزمن والحاد. وستبذل جهود واعية خلال تنفيذ عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش للانتقال شيئا فشيئا من أنشطة الطوارئ نحو أنشطة الإعمار والإنعاش في المناطق التي تنعم بسلام نسبي ولتعزيز آليات التصدي وإعادة العافية إلى الأنشطة الاقتصادية المحلية. وسيتحقق هذا التركيز عبر الحفاظ على قدرات الرصد في مختلف أنحاء الصومال.

تقدير المخاطر

٧٧- تعتبر الصومال مكانا غير آمن بالنسبة لموظفي وكالات الأمم المتحدة، وعملياتها، ومرافقها، وهو ما يرجع إلى أن ضعف هيكل القانون والنظام واستمرار النزاعات العشائرية يؤديان إلى تآكل الأمن العام. على أن الفريق القطري للأمم المتحدة يقبل بمفهوم المجازفة الحصيفة؛ وعبر الرصد الوثيق لعمليات الميدانية والتطبيق الصارم للتدابير الأمنية فقد تم خفض عوامل الخطر إلى مستوى مقبول.[١] ولا تنفذ أنشطة الأمم المتحدة في البلاد إلا في ظل الالتزام الصارم بالإجراءات الأمنية. وتتباين الظروف المحلية تباينا كبيرا، علما بأن أكثر الحالات احتمالا لانعدام الأمن ستكون مجرد أحداث معزولة لن تؤثر عموما على الظروف القائمة في أنحاء الصومال الأخرى. ويعتبر الإجلاء من جميع مناطق البلاد أقل التصورات احتمالا.

٧٨- وهناك صور متباينة لأنواع المخاطر، غير أن هذه المخاطر يمكن أن تحدد عموما على النحو التالي: *القتل*، بفعل شكوى أو اقتصاص من أهداف معينة (وكالة للأمم المتحدة، أو موظف). والغاية هي تطبيق القصاص الصومالي على المستهدف، أو ممارسة الضغط لدعم بعض الغايات المحلية إزاء الأمم المتحدة؛[٢] والخطف/احتجاز الرهائن، بدوافع مماثلة؛[٣] وقطع الطرق الموجه نحو الأجانب عموما، أو إلى الأمم المتحدة خصوصا بهدف الربح[٤] ؛ والتورط *العرضي* في القتال العشائري حيث يحتمل التعرض للموت أو للإصابة بجراح بالنظر إلى قلة الدراية بالأسلحة وباستخدامها[٥] .

---

[١] ومن بين الدلائل على ما يتعرض له موظفو الأمم المتحدة من خطر أن المرحلة ٤ من أمن الأمم المتحدة (تعليق البرامج)، أو المرحلة ٥ (الإجلاء)، ما زالتا قيد التطبيق في مختلف الأنحاء.

[٢] على مدى فترة اثني عشر شهرا بين أكتوبر/تشرين الأول وسبتمبر/أيلول عام ١٩٩٨ قتل موظف دولي يعمل في منظمة دولية غير حكومية، وأربعة موظفين وطنيين من المنظمات الدولية غير الحكومية، وموظف وطني يعمل لدى الأمم المتحدة.

[٣] في الفترة المذكورة ذاتها خطف موظفون من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (١)، والهيئة الأوربية (٣)، والمنظمات الدولية غير الحكومية (٤)، واللجنة الدولية للصليب الأحمر (٩)، والأمم المتحدة (٥)، على أنه تم الإفراج عنهم جميعا بسلام لحسن الحظ.

[٤] خلال الفترة المذكورة ذاتها أشارت تقارير عديدة إلى هجمات وعمليات بطش ضد قوافل المعونات، وبعثات التقدير التابعة للأمم المتحدة والعاملين في الوكالات، وبالمثل فقد أشير إلى وقوع ٤ هجمات مسلحة على العاملين في الأمم المتحدة عند عبور "الخط الأخضر" في مقديشو.

[٥] أدى القتال في باي، وباكول، وجوبا السفلى، وجامامي، وجوهر، ومقديشو، وبيليت وين، وكسمايو، وبوالي/ساكاو إلى نقل العاملين في الأمم المتحدة/المنظمات الدولية غير الحكومية إلى مناطق أكثر أمنا.

٧٩- ويتولى فريق مؤلف من أربعة من موظفي الأمن رصد الوضع الأمني باستمرار، ويقوم، في حال الضرورة، بمرافقة موظفي الأمم المتحدة في مهماتهم في الصومال. ويسهم **البرنامج** في هذا الفريق بموظف أمن واحد يعمل في مباني **البرنامج**. وتدرج تكاليف الدعم الأمني ضمن ميزانية تكاليف الدعم المباشر وتشمل الاتصالات، والتدريب في ميدان التوعية، وعلاوات السفر والإنقاذ.

٨٠- وتشمل العوامل الإضافية التي يمكن أن تعطل بشكل دائم تنفيذ العملية ما يلي:

(أ) المشكلات الأمنية الخطيرة الناجمة عن عوامل خارجية و/أو سياسية؛

(ب) تجدد الحاجة إلى أنشطة الطوارئ على حساب أنشطة الإنعاش؛

(ج) موجات الجفاف أو الفيضانات الضخمة التي تقود إلى حالات نقص غذائي واسع؛

(د) المزيد من التدهور الخطير في شبكة الطرق.

المتطلبات من المدخلات

متطلبات المعونة الغذائية

٨١- تغطي عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش فترة ثلاث سنوات اعتبارا من يوليو/تموز عام ١٩٩٩. ويبلغ حجم المتطلبات الكلية من الموارد ١٠٤ ٦٣ أطنان من السلع الغذائية؛ أما القيمة الإجمالية لتكاليف هذه العملية فتصل إلى ٠٤١ ٤٤٨ ٥٥ دولارا.

٨٢- تصل نسبة المعونة الغذائية المبرمجة لمساعدات الإعمار والإنعاش إلى ٤٨ في المائة من مجموع المتطلبات الغذائية للبرنامج خلال السنة الأولى، و٥٠ في المائة في السنة الثانية، و٥٥ في المائة في السنة الثالثة. وتشكل مساندة المؤسسات الاجتماعية نسبة تقرب من ١٩ في المائة من مجموع المتطلبات الغذائية السنوية. وعبر توسيع مساعدات الإعمار والإنعاش أثناء الفترات اللاحقة فإن من المفروض أن تنخفض نسبة متطلبات الإغاثة في حالات الطوارئ من ٣٣ في المائة في العام الأول إلى ٢٦ في المائة في العام الثالث. وبالنظر إلى المستويات العالية من الشكوك المحيطة بالوضع المتطور في الصومال فإن من الواجب الحفاظ على المرونة اللازمة لإعادة برمجة المخصصات الغذائية: إذ يمكن بالطبع إعادة برمجة مساعدات الإغاثة في حالات الطوارئ لتخدم أنشطة الإعمار والإنعاش والعكس بالعكس. وبالمثل فإنه في حال وقوع حالة طوارئ غذائية واسعة النطاق، مثل فيضانات ضخمة أو موجة جفاف إقليمية، فقد تدعو الحاجة إلى توجيه نداء منفصل لتغطية الاحتياجات الإضافية. ويورد الجدول الثالث تفاصيل متطلبات المعونة الغذائية.

مقادير الحصص

٨٣- تلبي الحصص الغذائية المخصصة لهذه العملية الاحتياجات التغذوية الأساسية:

٨٤- بالنسبة لـ أنشطة حالات الطوارئ فإن الحصة الغذائية تتألف أساسا من الحبوب والبقول، بالنظر إلى أن الدهون متاحة في الصومال من ثلاثة مصادر هي: الثروة الحيوانية، وإنتاج السمسم المحلي، والزيت المستورد.

ومع ذلك فقد حُسب حساب تقديم مقادير طارئة من الزيت تعادل ثلث متطلبات الطوارئ اليومية إذا ما دعت الحاجة. وسيوفر ٥٠٠ غرام من الحبوب و٦٠ غراماً من البقول للشخص الواحد يومياً ١ ٩٥٠ سعراً حرارياً. وبالاستناد إلى درجة الهشاشة الموسمية للمجموعات المقصودة فإن عمليات تقدير الاحتياجات غالباً ما تدعو إلى توزيع جزء من الحصة فقط.

٨٥- وترتكز حصة *مساندة المؤسسات الاجتماعية* على متطلبات التغذية المؤسسية، حسبما يقدرها خبراء التغذية العاملين في وحدة تقدير الأمن الغذائي وفي وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وتُوفر المساندة من خلال مراكز صحة الأمومة والطفولة، ومراكز التغذية التكميلية، ومؤسسات رعاية الأطفال، والمستشفيات. وتتألف الحصة من ٤٠٠ غرام من الحبوب، و٥٠ غراما من البقول، و٢٠ غراما من الزيت وخليط الذرة والصويا. وستوفر هذه الحصة ٢ ١٠٠ سعر حراري. أما الحصص المقدمة إلى تلاميذ المدارس الابتدائية فستقدم نحو نصف ذلك إذ ستوفر ١ ١٠٠ سعر حراري.

٨٦- وتتألف حصة *الإعمار والإنعاش* الفردية من ٥٠٠ غرام من الحبوب، و٦٠ غراما من البقول، و٢٠ غراما من الزيت. وتوفر هذه الحصة ٢ ١٠٠ سعر حراري. وبالنسبة لعائلة مؤلفة من ستة أفراد فإن الحصة الأسرية الشهرية تبلغ ٩٠ كيلوغراما من الحبوب، و١٠,٨ كيلوغرام من البقول، و٣,٦ كيلوغرام من الزيت، وتعكس المادة الأخيرة أيضا نقلا مرغوبا للدخل.

١- ٣ البنود غير الغذائية

٨٧- غالبا ما يعتمد تنفيذ مشروعات الإعمار والإنعاش على توافر البنود غير الغذائية بصورة كافية وفي الوقت المناسب. وتتيح هذه البنود عادة المؤسسات الحكومية أو الشركاء المنفذون. وفي الصومال فإن توفير البنود غير الغذائية محفوف بمشكلات أكبر: فليس هناك من مؤسسات حكومية أو أنها عاجزة عن تحمل تكاليف البنود غير الغذائية؛ وبالمثل، وبسبب قيود التمويل، فإن الشركاء المنفذين عاجزون في الغالب الأعم عن تغطية التكاليف الكاملة للبنود غير الغذائية ويعتمدون على **البرنامج** في استكمال مواردهم النقدية. وبناء على التجارب الماضية فإن مشروعا متوسطا للإعمار والإنعاش يحتاج إلى ٨٠ طنا من السلع الغذائية. ويمكن تنفيذ نحو ٦٠ في المائة من تلك المشروعات من خلال برامج الغذاء مقابل العمل وحدها، أو عبر المساهمات التكميلية للمجتمعات المحلية للمستفيدين. وتتطلب النسبة المتبقية من مشروعات الإعمار البالغة ٤٠ في المائة نحو ٠٠٠ ٢٣ دولار لكل مشروع، وذلك لتغطية تكلفة مواد البناء (٦٠ في المائة)، والأشغال الميكانيكية (٣٠ في المائة)، والخدمات التقنية المحلية (١٠ في المائة). وينتظر **البرنامج** من شركائه الإنمائيين تغطية ٦٠ في المائة من تلك التكاليف في المتوسط؛ أما النسبة المتبقية البالغة ٠٠٠ ٥٠٠ دولار وسطيا في السنة فسيسهم بها **البرنامج**.

المساندة النقدية لمشروعات الإعمار والإنعاش

	عدد المشروعات ذات المتطلبات النقدية	مجموع المبالغ النقدية المطلوبة (بالدولار)	مساهمات الشركاء المنفذين في المائة (بالدولار)	مساهمات البرنامج في المائة (بالدولار)
السنة الأولى	٥٢	٠٠٠ ١ ١٩٦	٦٠٠ ٧١٧	٤٠٠ ٤٧٨
السنة الثانية	٥٣	٠٠٠ ١ ٢١٩	٤٠٠ ٧٣١	٦٠٠ ٤٨٧
السنة الثالثة	٥٨	٠٠٠ ١ ٣٣٤	٤٠٠ ٨٠٠	٦٠٠ ٥٣٣

المساعدة التقنية

٨٨- غدت عمليات التقدير والمساندة التقنية التي تقوم بها وحدة تقدير الأمن الغذائي عنصرا معتادا في مساعدات الإعمار والإنعاش. وتعتبر الدراسات القاعدية عن الإحصاءات المحصولية، والثروة الحيوانية، وأداء الأسواق، والأرصاد الجوية الزراعية، وجمع البيانات ونشرها بانتظام عن الاقتصاد الغذائي الأسري، وظروف الغطاء النباتي والمناخ، والتجارة والأسواق، والصحة والتغذية من بين العناصر المهمة في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات التي تقوم بها الوكالات الإنسانية وممثليات الجهات المانحة. وفي هذه الميادين تعمل وحدة تقدير الأمن الغذائي حاليا على تطوير المعلومات القاعدية، ومؤشرات الرصد، والأدوات التحليلية التي تساند جهود البرمجة المتصلة بمساعدات الإعمار، والإنعاش، والإغاثة في حالات الطوارئ.

٨٩- وتتيح المعلومات التي تستخلصها وحدة تقدير الأمن الغذائي تقدير أثر عوامل المخاطر، مثل فشل المحاصيل، على الأمن الغذائي. وتوفر هذه المعلومات مشورة قيمة بالنسبة لتخطيط وتنفيذ مشروعات الإعمار وتدخلات الطوارئ، وكذلك فرص التوريد المحلية. وبالمثل فإن المشورة التي توفرها الوحدة المذكورة عن

" المناطق المهددة " و" السكان المهددين " تيسر توجيه المعونة الغذائية نحو السكان المحتاجين إلى المساندة التغذوية.

٩٠- وتمول وحدة تقدير الأمن الغذائي عبر مساهمات مخصصة من الهيئة الأوربية، والحكومة الإيطالية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وبرنامج الأغذية العالمي. ونظرا إلى أن **البرنامج** يتقاسم المباني المكتبية مع الوحدة المذكورة فقد تولى أمر إدارتها، ووفر لها الدعم في مجالات التشغيل، والإدارة، والنقل والإمداد. وتم استعراض نطاق أنشطة الوحدة وقدراتها التحليلية في عملية تقييم تمت بتكليف من الهيئة الأوربية في أغسطس/آب عام ١٩٩٨. وركز التقييم أيضا على ما يقدمه **البرنامج** من دعم إداري للوحدة. وأوصى التقييم بأن يواصل **البرنامج** إدارة الوحدة خلال المرحلة ٣، التي ينتظر أن تبدأ في أوائل عام ١٩٩٩. و**البرنامج** على استعداد للاضطلاع بهذه المسؤولية، شريطة توافر التمويل الثنائي المنفصل. وتقدر التكاليف السنوية المتوسطة للوحدة بنحو ٠٠٠ ٤٢٥ ١ دولار، وهو مبلغ غير مدرج في ميزانية عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش هذه.

توصية المديرة التنفيذية

٩١- توصي المديرة التنفيذية **المجلس** بإجازة على عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش.

الملحق الأول

تفاصيل التكاليف	الكمية (بالطن)	متوسط التكاليف [1] للطن الواحد دولار	قيمة التكاليف الإجمالية (بالدولار)
التكاليف التي يتحملها البرنامج			
(أ) تكاليف التشغيل المباشرة			
السلع[1]			
– الحبوب	٥٢ ٧٠٨	١٣٥ ٠٠	٧ ١١٥ ٥٨٠
– البقول	٥ ٣٦٧	٤٣٠	٢ ٧٣٧ ٨١٠
– الزيت النباتي	١ ٩٦٦	٨٤٠	١ ٦٥١ ٤٤٠
– خليط الذرة والصويا	٢ ٠٦٣	٣٥٥	٧٣٢ ٣٦٥
مجموع السلع	٦٣ ١٠٤		١٢ ٢٣٧ ١٩٥
النقل الخارجي		١٤٤,٣٦	٩ ١٠٩ ٤٥٥
النقل الداخلي والتخزين والمناولة		٢٧٦	١٧ ٤١٦ ٧٠٤
المجموع الفرعي لتكاليف التشغيل المباشر			**٣٨ ٧٦٣ ٣٥٤**
(ب) تكاليف الدعم المباشر (انظر الملحق الثاني)			
تكاليف الدعم غير المباشر			١٣ ٠٠٨ ٨٦٠
في المائة من مجموع التكاليف المباشرة [٥]			٥١ ٧٧٢ ٢١٤
(ج) مجموع التكاليف المباشرة			
مجموع التكاليف			**٣ ٦٧٥ ٨٢٧**
			٥٥ ٤٤٨ ٠٤١

(١) هذه تشكيلة أغذية افتراضية تستخدم لأغراض وضع الميزانية والموافقة على المشروع. أما التركيبة الدقيقة للسلع المقدمة للمشروع وكمياتها الفعلية فإنها تتباين كما هو الحال في جميع المشروعات المعانة من **البرنامج** بمرور الوقت اعتمادا على مدى توافر السلع لدى **البرنامج** وفي السوق المحلية في البلد المستفيد.

الملحق الثاني

تكاليف الدعم المباشر – عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش (بالدولار)

تكاليف الموظفين	
الموظفون الدوليون	٣ ٣٦٥ ٠٠٠
تكاليف الموظفين المحليين	٢ ١٤٩ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٥ ٥١٤ ٠٠٠**
السفر وبدل الإعاشة اليومي	
الدولي	٣٤ ٤٩٩
القطري	١ ٢٣٩ ٥٧٨
السفر الإقليمي(BTA)	١١ ٧٠٣
المجموع الفرعي	**١ ٢٨٥ ٧٨٠**
النفقات المكتبية	
الإيجارات	٣٧١ ٠٣٤
تكاليف الاتصالات	٥٥ ١٢٣
الإمدادات المكتبية	٣٣٤ ٧٦٩
إصلاح المعدات وصيانتها	٦٨ ٠٩٤
الأثاث	٨ ٠٠٠
المرافق	٥٣ ٣٢٤
المجموع الفرعي	**٨٩٠ ٣٧١**
تشغيل العربات	
شراء العربات	٥٠ ٠٠٠
صيانة العربات واستخدامها	٢٩٩ ٤٢٦
المجموع الفرعي	**٣٤٩ ٤٢٦**
المعدات	
معدات الاتصالات	
المعدات المكتبية العامة	٢٢ ٤٠٠
معالجة البيانات	٣٩ ٤٠٠
الإضافات المكتبية (وحدة تقدير الأمن الغذائي)	
المجموع الفرعي	**٦١ ٨٠٠**
بنود أخرى	
الخبراء الاستشاريون الدوليون	١ ٥٠٠ ٠٠٠
أمن للموظفين والتكاليف المتصلة بذلك	١ ٥٠٠ ٠٠٠
العمل الإضافي	١١٣ ٤٩٠
الصحف والمجلات	٦٣٦ ٥١٦
الضيافة	٥٣ ٠٩٦
الرسوم المصرفية(بما في ذلك عمولات التيسير)	١ ٨٠٠
تدريب للموظفين الميدانيين	٣ ٠٠٠
العمليات الجوية/الخدمات الجوية المشتركة	٧٣ ٩٥٨
الإعلام العام	٤٦ ٥٠٠
المجموع الفرعي	**٢ ٤٤٦ ٣١٣**
البنود غير الغذائية	
البنود غير الغذائية	٣٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي	٣ ٤٠٧ ٤٨٣
مجموع تكاليف الدعم المباشر	١٣ ٠٠٨ ٨٦٠